

الأحزاب السياسية وأزمة الانتقال الديمقراطي في المغرب

زين العابدين حمزاوي

باحث في القانون العام - المغرب.

مقدمة

لقد شهدت السنوات الأخيرة تراكمًا مهمًا في الكتابات المهتمة بالانتقال الديمقراطي الذي عاشته دول عدة، وهو الأمر الذي قد يسمح بظهور فرع جديد في علم السياسة يسمى «La Transitologie»^(١)، أي العلم المختص بدراسة المراحل الانتقالية. ويرى الأستاذ غي هيرمت (Guy Hermet) أن الانتقال الديمقراطي يعتبر براديفماً حديثاً في علم السياسة، ظهر سنة ١٩٧٥ موازاة مع التجربة الإسبانية^(٢). وإذا كان الانتقال الديمقراطي كمفهوم لم يتبلور إلا حديثاً في علم السياسة، فإن وجوده كحدث سياسي أقدم من ذلك بكثير، إذ على سبيل المثال، بالنسبة إلى فرنسا ابتداء الانتقال الديمقراطي سنة ١٧٨٧، ولم يتم إنجازه إلا سنة ١٩٠٠، وذلك من خلال تدعيم الجمهورية الثالثة. وفي إنكلترا ابتداء الانتقال الديمقراطي مع إصلاح القانون الانتخابي سنة ١٨٣٢، ولم ينجز بصورة كاملة إلا سنة ١٩١٨ مع العمل بنظام الاقتراع العام^(٣). من هنا، يمكن القول إن الجديد بالنسبة إلى الانتقال الديمقراطي هو علاقته بالزمن، بحيث إذا كانت عملية الانتقال الديمقراطي تتطلب قرناً ونصف قرن في الديمقراطيات الرائدة، فإنها لا تستمر في الأنظمة الجديدة إلا خمس أو ست سنوات^(٤).

إن الانتقال الديمقراطي يعتبر مسلسلاً حقيقياً للتغيير يتم بواسطته الانتقال من وضع سياسي إلى آخر يدخل تغييرات على الوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى المؤسسات القائمة والفاعلين السياسيين. «ويعتبر الانتقال الديمقراطي عملية معقدة وصعبة كشفت

(١) انظر: Ahmed Herzenni, «Les Responsabilités Partagées de la Transition Démocratique», *Prologues*, nos. 22-23 (été-automne 2001), p. 64.

(٢) Guy Hermet, «Le Concept de transition démocratique», dans: *La Transition démocratique: Paradigme nouveau ou accélération de la modernité?* (Salé: Fondation Abderrahim Bouabid pour les sciences et la culture, 1997), p. 17.

(٣) لمزيد من التفاصيل، انظر: المصدر نفسه، ص ١٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٧ - ١٨.

التجارب أنها تتطلب تضحيات كبيرة، وتسببت في مقاومات وصراعات بين القوى القديمة والجديدة، وبين مراكز النفوذ وشبكات المصالح، الأمر الذي يفرض على الأطراف تقديم عدد من التنازلات والتفاوض على مجموعة من التوافقات»^(٥). كما يفيد بكوننا أمام كيفية جديدة لوعي المجال السياسي، وأمام أسلوب جديد لممارسة السياسة والسعي إلى السلطة^(٦). ويستعمل مفهوم الانتقال الديمقراطي لوصف التحولات الجذرية التي تقع في نظام سياسي يتميز بطبيعته الشمولية، وهذه التحولات قد تأخذ أشكالاً متعددة، وتتم على مستويات مختلفة، بحسب تجارب الانتقال الديمقراطي التي عرفتها بعض المجتمعات في الربع الأخير من القرن الماضي^(٧). كما يمكن وصف الانتقال الديمقراطي بكونه مسلسلاً يتم فيه العبور من نظام سياسي مغلق ولا يسمح بالمشاركة السياسية، أو تكون فيه الحقوق المرتبطة بالمشاركة السياسية مقيّدة إلى نظام سياسي مفتوح يتيح مشاركة المواطنين ويتيح تداول السلطة^(٨).

إن الأساس في عملية الانتقال الديمقراطي هو الانفتاح المتزايد على المجتمع وعلى القوى الفاعلة فيه، وعلى مطالبه الأساسية المتصلة بثلاثة مجالات: الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والاقتصاد، وهذا مقابل تخلي النظام السياسي عن احتكار السلطة، ومركزة القرارات في دوائر ضيقة وفق منهجية لا تتأسس على فلسفة النقاش العمومي والتفاوض والتوافق، بحيث يتيح للإرادات المختلفة أن تظهر، والطاقت الفردية والجماعية أن تنطلق وتعبّر عن نفسها^(٩). ونتيجة ذلك هي، من جهة، إدماج كلّ الطاقات والموارد البشرية الوطنية في المشروع النهضوي، وهو ما يعتبر مكسباً وإثراء له، ومن جهة أخرى، السماح بحدوث حركية اجتماعية تتولد عنها حركية سياسية بالمعنى الذي يفيد بحصول تغييرات على مستوى بنية المجتمع، وهو الأمر الذي يعتبر مؤشراً قوياً على حصول تغيير سياسي حقيقي سواء على مستوى منظومة القيم أو المنظومة القانونية والمؤسسية.

وإذا أردنا تصنيف أشكال الانتقال الديمقراطي، فيمكن حصرها في ثلاثة:

١ - الانتقال التوافقي الذي يتميز بحصول توافق بين السلطة القائمة والقوى الحيّة أو قوى التغيير.

(٥) عمر برنوصي، «المجتمع المدني، الانتقال الديمقراطي والملكية في المغرب»، وجهة نظر، العدد ٢٣ (خريف ٢٠٠٤)، ص ٢١.

(٦) عبد الإله بلقزيز، في الديمقراطية والمجتمع المدني: مرآتي الواقع، مدائح الأسطورة (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠٠١)، ص ١٢١.

(٧) برنوصي، المصدر نفسه، ص ٢١.

(٨) قاسمي عبد الحفيظ، «الانتقال الديمقراطي بالمغرب بين الممكنات والمعوقات»، (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، أكادال، ٢٠٠٠ - ٢٠٠١)، ص ١٢.

(٩) برنوصي، المصدر نفسه، ص ٢١.

٢ - الانتقال الاسترادي، حيث تقوم السلطة القائمة، وبسرعة، بتحويل مطالب الشعب لفائدتها.

٣ - الانتقال الجبري، حيث إن السلطة القائمة، وبعد رفضها السابق للتغيير، ينتهي بها الأمر، ومن دون حصول قناعة لديها، إلى الرضوخ للتغيير^(١٠).

وقد شكّل مشروع الانتقال الديمقراطي أحد الرهانات المركزية لحكومة التناوب بقيادة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي، إلا أنه بالمقابل لم يشكل رهاناً ملكياً واضحاً. وتجدر الإشارة بهذا الصدد إلى أن «الملك الراحل الحسن الثاني قد تحدث عن التناوب والعضو العام والمصالحة، وعن إنقاذ المغرب من السكتة القلبية. والملك الحالي تحدث عن المجتمع الديمقراطي الحدائي، وعن المفهوم الجديد للسلطة، ولم يتحدث عن الانتقال الديمقراطي كمشروع اجتماعي يستلزم في الحالة المغربية، وفي كلّ حالة أخرى، إصلاحاً دستورياً حقيقياً وتغييرات جذرية على المستويين الاقتصادي والسياسي»^(١١).

وتعتبر التجربة الإسبانية في إنجاز الانتقال الديمقراطي مثلاً نموذجياً، مع العلم أن تحقيق هذا المشروع الطموح لم يتطلب إلا ست سنوات (من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٢). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حين تطول عملية الانتقال أكثر من اللازم، فإنها تفشل، لأنها تتيح الفرصة لمراكز النفوذ القديمة لإعاقة التجربة ومقاومتها، وخصوصاً أنها تكون في الغالب الأعم مراكز منظمة ومهيكلية، كما تصيب قوى التغيير بالضعف والوهن والإحباط، الأمر الذي يجعلها تتراجع وتقدم تنازلات غير مقبولة. كما تفقد الحماسة الشعبية المرافقة عادة للبداءات^(١٢). إذًا، ولتحقق الانتقال الديمقراطي، يجب ألا تكون هناك عوائق تعرقل مسار التحول^(١٣). والمقصود بالعوائق هنا، كلّ الفاعلين والمؤسسات والعوامل والوضعيات التي تحول دون وصول التحول إلى مدها^(١٤).

ولتوضيح الصورة أكثر، يمكن القول إن الانتقال الديمقراطي يطرح ثلاثة أسئلة: الانتقال من أين؟ وإلى أين؟ ثمّ كيف؟ والسؤال الثالث هو المرتبط بإجراءات هذا الانتقال وبالأجهزة والآليات الفاعلة فيه. وهذه الأخيرة متعددة، نجد على رأسها الأحزاب السياسية، وذلك بالنظر إلى الدور المحوري الذي أصبحت تؤديه في الأنظمة الديمقراطية.

Jossart Bagalwa Malabi, «Transition démocratique et évolution constitutionnelle en République Démocratique du Congo.» (Université d'Abomey-Calavi, République du Bénin, DEA en droits de l'Homme et démocratie, 2004) <http://www.memoireonline.com/01/06/64/m_transition-democratique-congo0.html> .

(١١) برونوسي، المصدر نفسه، ص ٢٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(١٣) Aziz Enhaili, «Une transition politique verrouillée (au Maroc).» *Confluences méditerranée*, no. 31 (١٩٩٩), p. 59.

(١٤) المصدر نفسه.

وبالنظر إلى الفشل الذي يعتري، إلى حدّ الآن، مشروع الانتقال الديمقراطي في المغرب، فالأكيد أن العلة في ذلك يمكن ملامستها على مستوى الفاعلين والآليات السالفة الذكر. وبناءً عليه، فإن الإشكالية التي سنسعى لمعالجتها في هذا البحث تتحدد في ما يلي: ما هي الظواهر والسلبيات والممارسات التي تشكل، على مستوى الأحزاب السياسية المغربية، عوائق للانتقال الديمقراطي؟ وتعبير آخر، إلى أي حدّ تحمل الأحزاب السياسية في ذاتها عوائق الانتقال الديمقراطي؟ هذا ما سنسعى لمقاربته أولاً على مستوى بنية وهيكلية الأحزاب، وثانياً على مستوى ممارستها السياسية.

أولاً: عوائق الانتقال الديمقراطي على مستوى بنية وهيكلية الأحزاب

تعتبر العلاقة بين الديمقراطية والحزب السياسي علاقة متميزة، تطبعها التفاعلية والاحتمية. ومن ثمّ، لا يمكن للديمقراطية أن تترسخ كمنظومة شمولية في حالة غيابها أو ضعفها على مستوى المنظومة الحزبية. وبالتالي، فإن إصلاح ودمقرطة هذه الأخيرة يُعتبران مدخلاً أساسياً ومحورياً في مقاربة ديمقراطية هياكل ومؤسسات الدولة وبنيات المجتمع، ومن ثمّ في إنجاز أي مشروع نهضوي طموح مثل الانتقال الديمقراطي، فما هو واقع وتجليات أزمة الديمقراطية داخل الأحزاب المغربية؟

١ - أزمة الديمقراطية الداخلية والمبادرة الملكية لإصلاح الأحزاب

لقد عرف المغرب عقب الاستقلال حياة سياسية صاخبة وغنية، شكلت الأحزاب السياسية فيها عنصراً فاعلاً محورياً، وذلك بالنظر إلى القوة والمصادقية التي كانت تتوفر عليها. وبعد الإعلان عن حالة الاستثناء سنة ١٩٦٥، طال الأحزاب السياسية تهميش وإقصاء من الحياة العامة دام إلى حدود انطلاق المسلسل الديمقراطي، إلا أنه منذ مطلع الثمانينيات، أخذ الضعف والوهن يدبّ في الهيكل الحزبي المغربي. وإذا كانت أسباب ذلك متعددة، فإن أهمها، على الأرجح، يتعلق بتعطيل منهجية العمل الديمقراطي داخلها، وهو الأمر الذي ظلت عليه إلى أن جاءت المبادرة الملكية بإصلاحها.

أ - أزمة الديمقراطية الداخلية

لا يمكن الحديث عن أحزاب سياسية فاعلة وفعالة إلا إذا كانت تجعل من الديمقراطية منهجية لا مُحيد عنها^(١٥). وتعبير آخر، لا يمكن للأحزاب أن تتبنى قضية الديمقراطية إذا كانت هذه الأخيرة غائبة أو ضعيفة الوجود على مستوى الهياكل الداخلية للأحزاب.

(١٥) محمد زين الدين، «الفعل الحزبي بالمغرب وسؤال الديمقراطية»، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد ٣ (٢٠٠٥)، ص ٥٠.

وما يسجل على الحزب السياسي المغربي هو انغلاق بنيته التنظيمية وعدم الانفتاح ليس فقط على المجتمع وطبيعة التحولات التي يعرفها، وإنما على النقاشات الداخلية، سواء كانت فردية أو جماعية، وهي الظاهرة التي ارتبط بها منطلق الإقصاء والإقصاء المضاد، الأمر الذي يترك تأثيراً سلبياً في إنتاج الأفكار والمفاهيم^(١٦). هذه الإشكالية عبّر عنها الأستاذ عبد الحي مودن بالقول إنه يجب ألا نناقش فقط الطريقة التي يسيّر بها الأمير دولته أو إمارته، ولكن أيضاً الطريقة التي يسيّر بها الفاعلون السياسيون إماراتهم، إذ لا يمكن رفع شعار الدولة الديمقراطية من دون أن تسود الديمقراطية إمارات الفاعلين السياسيين. ولا يمكن مطالبة الدولة باحترام القانون في الوقت الذي لا تحترم فيه التنظيمات السياسية نفسها قوانينها^(١٧).

من الواضح أن تطوير ممارسة حزبية فاعلة وبنّاء قادرة على المساهمة إيجابياً في إنجاح مهام الانتقال الديمقراطي رهينة أساساً بأسلوب الممارسة الداخلية للأحزاب، وربع معركة التغيير الديمقراطي الذاتي^(١٨)، فلا يمكن أن نطمح إلى تطوير المجتمع وإصلاح الدولة بآليات تعاني خصاصاً ديمقراطياً ذاتياً، وهي ذاتها في حاجة إلى إصلاح وتقويم هيكلي. ويعزو عبد اللطيف أكنوش غياب اعتماد الأسلوب الديمقراطي لحلّ المشاكل العالقة داخل الأحزاب المغربية إلى هيمنة الثقافة المخزنية على سلوك قياديينها، على رغم أنهم ما فتئوا يشكون منذ الاستقلال من النموذج الثقافي المخزني الذي يسيطر على سلوكيات الحكم، ويحول دون قيام قواعد قارة وشفافة للتعامل السياسي. إن الأجواء التي تخيم على هذه الأحزاب في حياتها اليومية، هي نفسها تلك التي يصادفها الباحث في الدراسات التي تتخذ أجواء البلاطات موضوعاً لها^(١٩).

إن الأحزاب المغربية التي رفعت راية التحديث على مدى العقود التي أعقبت الاستقلال، وجدت نفسها تفرق في أساليب إدارتها لشأنها الداخلي من صميم ما ظلت تندّد به وتعيبه على نظام الحكم الشمولي. لقد أصبحت تنتج أنماط التعااطي البيروقراطي والديماغوجية والاستئثار بالرأي نفسها، وتعمل من أجل الهيمنة والحفاظ على الوضع الاجتماعي القائم^(٢٠).

لا يمكن تصور تحديث البنية الحزبية ودمقرطتها إذا لم تنجح في تبني برنامج

(١٦) محمد المسكي، «الظاهرة الحزبية بالمغرب: بين غياب النظرية السياسية وغياب المشروع المجتمعي»، **وجهة نظر**، العدد ١٤ (٢٠٠٢)، ص ٢٠.

(١٧) عبد الحي مودن [وآخرون]، في: «إشكالية انتقال الملك في المغرب: قضايا وأسئلة»، **وجهة نظر**، العددان ٨ - ٩ (٢٠٠٠)، ص ١٥.

(١٨) عبد الحفيظ، «الانتقال الديمقراطي بالمغرب بين الممكّنات والمعوقات»، ص ١١٧.

(١٩) للمزيد من التفاصيل، انظر: عبد اللطيف أكنوش، **واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن ٢١** (الدار البيضاء: مطبعة بروفانس، ١٩٩٩)، ص ٨٤ - ٨٥.

(٢٠) عبد اللطيف حسني [وآخرون]، «الحالة السياسية للمغرب سنة ٢٠٠٢»، **وجهة نظر**، العدد ١٨ (٢٠٠٣)، ص ١٠.

للتأهيل السياسي، ورفض مفهوم المواطنة الامتيازية للقادة وتقرير حالات التنافس بعدم الجمع بين المهام، وتجذير المراقبة وتطوير آليات التخليق^(٢١). وكلما غاب الوضوح الفكري والمناخ المساعد على الخلق والإبداع، يتقدم الموروث الثقافي والاجتماعي التقليدي ليملاً الفراغ. وهكذا، تشيع ثقافة الولاء والنصرة حول القيادات التي تحتكر المنافع المادية والرمزية داخل الحزب^(٢٢). وبهذا، تصبح معايير القيادة والمسؤولية داخل الحزب متمثلة في القدرة على المناورة والتفاوض لكسب المواقع، واللعب على المتناقضات، والاستقواء بالدولة على الخصم الحزبي وتشويه صورته، وليس القدرة على إنتاج الأفكار والتصورات والبدائل والمبادرات التي تصب في مجرى الصالح العام^(٢٣).

لقد أدى انغلاق التنظيم السياسي وعدم تجديده الداخلي إلى ندرة المناضلين ووضوح اللاتسيّس لدى فئات كبيرة من الشعب، فضلاً عن انعدام المسؤولية الأخلاقية لتدبير الشأن السياسي، وظل المرشح مرتبطاً في الوعي السياسي بإعطاء الوعود والرشى، وارتبطت السياسة بصيانة الامتيازات المادية، كما فشل الخطاب الحزبي في الانسلاخ عن الشرعية التاريخية، وبناء شرعية ترتكز على واقعية سياسية من شأنها التأثير في المواطن المهتم بمطالباته اليومية الباحث عن تلبيتها^(٢٤).

ومن تبعات هذا الواقع، يلاحظ أن لغة الجمود أمست الأسلوب الطاغية على الفعل الحزبي في المغرب، بحيث يبدو الحراك السياسي الغائب الأكبر عن الأحزاب بكُلّ أطيافها السياسية، وأمسينا، والحالة هذه، أمام أندية سياسية مغلقة، كما ظلت عقدة الزعيم غير قابلة للحل إلا بوفاة أو عن طريق الانشقاق عن الحزب الأم^(٢٥)، ليعيد الحزب الجديد إنتاج الحلقة المفرغة نفسها من منظومة القيم التي تعلل بها لتبرير انشقاقه.

إن المفروض في الأحزاب السياسية أن تكون نموذجاً ومثالاً لاحترام قواعد الممارسة الديمقراطية، بحيث يجب أن تكون قنوات الترقى في الهرمية التنظيمية للحزب مفتوحة أمام كل الطاقات، وتكون الانتخابات الدورية والمؤتمرات العامة الآلية الأساسية لتجديد النخبة القيادية في الحزب، وكذا في عزلها وإحلال نخبة أخرى محلّها، بالإضافة إلى تحديد التوجّهات العامة للحزب. وبهذا الصدد، لا يسعنا إلا تأكيد الموقف الذي يفيد بكون الحزب المغربي يمتاز بجمود بناء الداخلية حيث لا يسمح بتحقيق طموح سياسي داخله، فمن يوجد في

(٢١) خالد رحموني، «في إشكالية الظاهرة الحزبية بالمغرب»، (رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة في القانون العام، جامعة محمد الأول، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢)، ص ١٥٤ - ١٥٥.

(٢٢) توفيق بعشرين، «أزمة الديمقراطية الداخلية في الحزب السياسي المغربي: فرضيات تفسيرية»، وجهة نظر، العدد ١٤ (٢٠٠٢)، ص ٣٤.

(٢٣) المصدر نفسه.

(٢٤) نجاة سلمى، «الالتزام السياسي بين أزمة التنظيم السياسي والتأسيس للمواطنة»، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد ٣ (٢٠٠٥)، ص ٤٣.

(٢٥) زين الدين، «الفعل الحزبي بالمغرب وسؤال الديمقراطية»، ص ٥٠.

القواعد السفلى لا يستطيع التسلق إلى الأجهزة القيادية إلا في بعض الحالات النادرة^(٢٦).

إن الجمود الذي يطال دورة النخبة الحزبية يحكم على الآلاف من المناضلين بالبقاء في الظل، الأمر الذي يتسبب في تعطيل كفاءاتهم وقدراتهم، وهو ما يعتبر خسارة للدولة والمجتمع ككل، وليس للأحزاب فقط.

ب - المبادرة الملكية لإصلاح الأحزاب

إن الوضع الذي آلت إليه الأحزاب، أدى إلى طرح مسألة تخليق الحياة السياسية والحديث عن تأهيل المجال السياسي المغربي. هذا المطلب، وإن كان حزبياً، فإن عدم تجسيده والتوافق عليه، حوَّله إلى مكسب ملكي، وانحصر الإصلاح في المؤسسة الحزبية دون غيرها، باعتبارها الجهاز الذي يجسد الأزمة^(٢٧).

إن الحديث عن إصلاح الأحزاب المغربية مرتبط، في جوهره، بالعلاقة بين الفاعل المركزي المتمثل في المؤسسة الملكية والمكونات الحزبية، ضمن تصور تظهر في خضمه السلطة السياسية مسيجة بنى الحكم ومقوماته المركزية^(٢٨). وفي هذا الإطار، أضحى إصلاح الأحزاب مطلباً ملكياً، وهو ما يستشف من خلال الخطاب الملكي في مناسبات مختلفة، نذكر منها خطاب ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة، وخطاب ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الخامسة. كما تجدر الإشارة إلى أن الملك محمد السادس قد طالب في خطاب العرش بتاريخ ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٠ المجتمع السياسي بـ «تأهيل أدواته وتجديد هيكله وتغيير أساليب عمله وإيلاء العناية القصوى للقضايا اليومية المعيشية للمواطنين، بدل التناوب بالألقاب، وجري البعض وراء مصالح أنانية فردية وأشكال من الشعبوية المضرة بكلّ مكونات هذا المجتمع السياسي الذي ننتظر منه النهوض الكامل بوظيفته الدستورية المتمثلة في تربية وتأطير المواطنين»^(٢٩).

وقد جاء الخطاب الملكي بمناسبة افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الرابعة بتاريخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ليبيّن أن مشروع قانون الأحزاب كان بمبادرة ورغبة ملكيتين، حيث جاء فيه: «وستكون مصادقتكم، في مستهل هذه الدورة، على قانون جديد للأحزاب الذي دعونا إلى وضعه...»^(٣٠)، مضيفاً: «وذلكم هو النهج القويم الذي أعمل

(٢٦) محمد شقير، *التنظيمات السياسية بالمغرب* (الرباط: المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ١٩٩٣)، ص ١٣٠.

(٢٧) سلمي، «الالتزام السياسي بين أزمة التنظيم السياسي والتأسيس للمواطنة»، ص ٤٣.

(٢٨) يونس برادة، «الملكية والأحزاب في المغرب: مقاربة السياسة الحزبية للملكية»، *فكر ونقد*، العدد ٦٥ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)، ص ٦.

(٢٩) انظر نص الخطاب الملكي، في: *الاتحاد الاشتراكي*، ٢٠٠٠/٧/٣١.

(٣٠) انظر نص الخطاب الملكي، في: *العلم*، ٢٠٠٥/١٠/١٦، ص ٣.

جاهداً على توطيد أركانه، مؤكّداً غير ما مرة، ومن أعلى هذا المنبر، على إعادة الاعتبار للهيئات السياسية، اقتناعاً منا بأنه لا ديمقراطية فعلية وملموسة إلا بأحزاب قوية ومسؤولة. ومن ثمّ كان حرصنا على تقويتها من خلال توفير إطار قانوني متقدم، يكفل لها الديمقراطية في التأسيس والتنظيم والتسيير»^(٣١).

في هذا الإطار، جاء مشروع قانون الأحزاب الذي يهدف إلى «ترشيد وتخليق العمل السياسي بصفة عامة، والحياة الحزبية بشكل خاص». مع الإشارة إلى أن هذا المشروع قد ثار حوله جدل واسع، وعلى سبيل المثال أورد رأي عبد الله ساعف الذي خلص فيه إلى أن مشروع قانون الأحزاب يؤشر على التسرع في مأسسة منطقة تطالب أكثر من المناطق الأخرى بالمزيد من النضج، داعياً إلى ترك الحياة السياسية تستمر بشكل طبيعي ما دام هناك فرز طبيعي يتم على مستوى القاعدة الاجتماعية التي تحكم على الأحزاب وتقيّم أداءها. كما أكد على انعدام الحاجة الماسة إلى قانون ينظم الحياة الحزبية، وعلى كون قانون من هذا النوع لا يمثل لحظة قوية في الحياة السياسية، ولن يمثلها، ما دام التقنين الحقيقي هو التقنين الذاتي الذي يحسم الأمور في نهاية المطاف^(٣٢).

وفي هذا الصدد، فإن المفارقة التي تسجل على القانون رقم ٠٤، ٣٦ المتعلق بالأحزاب السياسية تتمثل في أنه بدل مبادرة الأحزاب إلى إصلاح وتحديث النظام السياسي، يلاحظ أن هذا الأخير هو الذي يأخذ المبادرة للدعوة إلى إصلاح الأحزاب وتكييفها مع متطلبات الظرفية. وهذا مؤشر ذو دلالة عميقة، فهو ينذر بالقصور الذي صار يميز الأحزاب السياسية، وبتحولها إلى قوى غير فاعلة وعلى درجة لا يستهان بها من العجز والسلبية. إنّه علامة على وجود خلل بنيوي في الحياة السياسية وتحجر في القوى السياسية من شأنه تعطيل مشروع الانتقال الديمقراطي، لأن مشاريع الإصلاح والتغيير تعتبر ترجمة صادقة لموازين القوى، وحالياً تعتبر الأحزاب فاقدة للمقومات اللازمة لإنجاز المشروع التاريخي للإصلاح والتغيير. ومن أهم هذه المقومات نذكر الثقل والسند الشعبيين اللذين يعتبران الدعامة الأساسية لأي مشروع من هذا القبيل، لأن أي إصلاح هو عبارة عن إعادة نظر في موازين القوى القائمة، وهو ما يعني، بطبيعة الحال، إعادة النظر في مسألة تكتسي حساسية قصوى، وهي منظومة القيم والامتيازات القائمة. وأعتقد أن هذه هي الواجهة الحقيقية لأي إصلاح، وفي الوقت نفسه العقبة الحقيقية لأي إصلاح.

ومن جهة أخرى، وبغية تعميق الطابع الإشكالي للمسألة، يدفعنا القانون المذكور إلى طرح التساؤلات التالية: هل تعتبر المقاربة القانونية وحدها قادرة على حلّ أزمة الأحزاب السياسية في المغرب؟ أم أن الإشكال أعمق من ذلك بكثير وعلى درجة كبيرة من التعقيد، إذ لا يتعلق فقط بقصور في البنية القانونية المؤطرة لنشاط الأحزاب، وإنما يتعداه ليصبح

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) انظر مداخلة عبد الله ساعف في الندوة التي نظمتها الشبيبة الاتحادية حول قانون الأحزاب بالرباط بتاريخ ٢٠٠٤/١١/٤، في: **الصحيفة (الرباط)**، ١٠ - ١١/١٦/٢٠٠٤.

قصوراً في القيم والمبادئ والأخلاق المؤطرة للسلوك السياسي سواء لدى النخبة السياسية أو لدى المواطن العادي؟ ثم ألا يعني قانون الأحزاب الجديد تأجيل مسألة الإصلاحات الهيكلية في النظام السياسي، وذلك على اعتبار أن الأحزاب السياسية غير جاهزة لهذه النقلة النوعية، وما زالت أمامها سنوات من التصحيح وإعادة الهيكلة؟ وفي الأخير، ألا تعبّر المبادرة الملكية لإصلاح الأحزاب السياسية عن رغبة المؤسسة الملكية في تحويل الأحزاب إلى متراس ديمقراطي وشعبي قوي يكون سندها ودعامتها ضد الأخطار المحتملة للطموحات السياسية للجيش، كما عودنا في الماضي، وضد الحركات الراديكالية والشعبوية بمشاربها المختلفة؟

٢ - عقم التعددية الحزبية

لقد كان المغرب من بين دول العالم الثالث القليلة التي تبنت التعددية الحزبية في وقت مبكر؛ هذه التعددية التي ظلت إلى حدود الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي منطقية وعقلانية من خلال اعتبارها انعكاساً لضرورات سياسية وقوى اجتماعية محدّدة. «كما إن متابعة الانشقاقات الأولى التي عرفتها الحركة الوطنية تظهر أن هذه الانشقاقات كانت بمثابة ردود فعل اجتماعية تخضع للقوانين الاجتماعية»^(٣٣). فهذه الانشقاقات كانت نابعة من تطور المجتمع الذي تتحرك في نطاقه، ولم تكن انشقاقات مصنوعة، وإنما كانت نتيجة حقيقية لتطور المجتمع^(٣٤).

إلا أن المفارقة التي تسجل هنا هي أنه مع انطلاق المسلسل الديمقراطي الذي من المفروض أن يضع الديمقراطية على سكتها الصحيحة، وأن يرقى بالممارسة والسلوك السياسي، بزغت ظاهرة التطور غير الطبيعي للتعددية الحزبية، بحيث أخذت الأحزاب في التناسل إما من فراغ، وإما من خلال اللجوء إلى آلية الانشقاق، إلى الحد الذي صارت هذه التعددية تشكل عبئاً على الحياة السياسية وشاهداً على التطور السلبي الذي تمّ على هذا المستوى. وفي إطار هذه التعددية، صارت الأسماء والألوان والرموز تتكدس إلى الحد الذي أصاب هذا الجانب من الحقل السياسي بالتخمة والتضخم، وهو ما لا يمكن اعتباره ظاهرة صحية بقدر ما يعتبر تجسيدا لأزمة وعي وسلوك وثقافة وقيم.

حالياً، يوجد في المغرب ٢٨ حزباً، وهو العدد الذي يفرض علينا طرح السؤال التالي: هل هذا العدد من الأحزاب يدلّ على وجود عدد مماثل من البرامج السياسية والمشاريع المجتمعية؟ وهل هذه الأحزاب تعتبر تجسيدا لمصالح وقيم وأمال ٣٨ طبقة اجتماعية؟

إن التعدد الضروري للبناء الديمقراطي والمفيد للتنمية والتقدم هو الذي ينطوي على تعدد حقيقي في الاجتهادات والتصورات السياسية، بحيث يكون الهدف من تأسيس حزب

(٣٣) عبد اللطيف حسني، «ظاهرة الانشقاقات الحزبية في المغرب»، وجهة نظر، العدد ٢ (شتاء ١٩٩٩)،

ص ٢.

(٣٤) المصدر نفسه.

جديد هو تقديم برامج واقتراحات جديدة مغايرة لما تطرحه الأحزاب القائمة، وهذا يدخل في إطار التنافس المشروع الذي يعطي أفكاراً جديدة ويشجع على الابتكار ويخلق الدينامية التي تفتح باب التطور^(٣٥).

ومن العيوب التي تسيء إلى التعددية نجد تفاقم النزعة الانشطارية داخل الأحزاب السياسية التي لا يوجد ما يبررها، في غالب الأحيان، سوى ضعف الحوار أو انعدامه، والعجز عن التدبير الديمقراطي للاختلاف الطبيعي في الآراء وطغيان نزعة الإقصاء^(٣٦)، في حين أن المطلوب في العمل الحزبي هو أنه بدل سيادة لغة الإقصاء والتهميش، يجب أن تسود ثقافة الاختلاف التي تعتبر ركناً أساسياً من أركان التدبير المجتمعي^(٣٧). وفي هذا الإطار، يلاحظ أن الانشقاقات أصبحت أحد المعالم المميزة للمشهد الحزبي المغربي، وهو الأمر الذي ساهم في إضفاء المزيد من الابتذال على تعدديتنا الحزبية. وإذا بحثنا في الخلفيات المغذية لظاهرة الانشقاق هذه، نجد أنها تنحصر في ثلاثة أقسام:

أ - الانشقاقات ذات المرجعية الانقسامية.

ب - الانشقاقات ذات المرجعية الانفصالية.

ج - الانشقاقات المدبرة^(٣٨).

وفي ظلّ هذا الواقع، تضعنا الوتيرة العالية لتنازل الأحزاب أمام مشهد تبدو فيه التعددية الحزبية عبارة عن ترجمة لتعددية في الطموحات السياسية لقادتها أكثر منها تعددية سياسية أو أيديولوجية؛ تعددية لا تترجم الانتماءات الطبقية بقدر ما تترجم إرادات احتلال مواقع الصدارة والزعامة.

زيادة على ما ذكر، فإن المشهد الحزبي المغربي يعرف تعددية حزبية لا تعددية سياسية، على اعتبار أنه لا يمكن تمييز خطاب وبرامج مجموعة من الأحزاب من أحزاب أخرى، مع ضرورة الإشارة إلى بعض الاستثناءات التي تجعل بعض الأحزاب، وهي قليلة، مميزة من حيث الخطاب والبرامج والتوجهات والأهداف^(٣٩). ففي التجارب الديمقراطية، تتطابق التعددية الحزبية مع التعددية السياسية، بحيث يكون الحزب تأطيراً لتوجه سياسي معين وقوة اجتماعية متميزة، الأمر الذي يسمح بخلق نوع من التباين بين حزب وآخر، سواء على مستوى أيديولوجيته أو استراتيجيته السياسية. وفي هذا الإطار، يرى محمد ضريف أن

(٣٥) عبد القادر العلمي، في الثقافة السياسية الجديدة (الرباط: منشورات الزمن، ٢٠٠٥)، ص ٢١٠.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) زين الدين، «العمل الحزبي بالمغرب وسؤال الديمقراطية»، ص ٥٤.

(٣٨) للمزيد من التفاصيل، انظر: محمد الطوزي، «فاعلو الإصلاح بين الوحدة والانشقاق: عن الانقسامية في

الأحزاب المغربية»، ترجمة محمد بن الشيخ، وجهة نظر، العدد ٢ (شتاء ١٩٩٩)، ص ٤ - ٥.

(٣٩) أحمد مفيد، «مسودة مشروع قانون الأحزاب السياسية: دراسة تحليلية في السياق، النص والآفاق»،

الاتحاد الاشتراكي، ١٦/١٢/٢٠٠٤، ص ٥.

التعددية الحزبية في المغرب تتميز بطابعين:

أ – الطابع التسيبي الذي يلمس من خلال عدد الأحزاب.

ب – الطابع الوهمي لهذه التعددية^(٤٠).

كما يعزو غياب التعددية السياسية إلى عاملين:

أ – طبيعة الثقافة السياسية التي تهيمن عليها ثقافة الإقصاء المتبادل بين الفاعلين عوض ثقافة الاختلاف، وحيث يدّعي كل فاعل أنه يمثل الشعب.

ب – طبيعة الخطاب الحزبي، حيث إنّ ما يجمع الأحزاب المغربية هو فتوى الممارسة وشعبوية الخطاب، إذ يوجد تشابه بين خطابات الأحزاب وبرامجها^(٤١).

بناء على ما سبق ذكره، يمكن القول إن الأحزاب المغربية لا تتوفر، في أغلبها، على أيديولوجيا واضحة المعالم يستقل بها كل حزب عن غيره من الأحزاب، إذ على رغم اختلاف التقارير الأيديولوجية، فإنها تغترف في آخر المطاف من المعين الأيديولوجي نفسه، الأمر الذي يسمح بنعت هذه التعددية الحزبية بكونها شكلاً من أشكال التوحد الأيديولوجي، نظراً إلى تقارب الأفكار والبرامج لعدد كبير منها^(٤٢).

زيادة على ذلك، نجد هشاشة التحالفات وعدم خضوعها لمنطق عقلاني، الأمر الذي لم يسمح بتشكيل تقاطعات سياسية محورية، ومن ثم تكون تحالفات تخضع لمنطق سياسي مقبول تكون نتيجته وضع برامج سياسية منسجمة ورؤى إصلاحية موحدة، ومن ثم بروز مشاريع مجتمعية واضحة ومحددة تسهل على المواطن الاختيار العقلاني. هذا، مع الإشارة إلى أن الخطاب السياسي يوهم بوجود أقطاب سياسية كبرى ومنسجمة تتجسد في الكتلة والوفاق والوسط.

ولتفنيد هذا الخطاب، يمكن القول إن الكتلة الديمقراطية لم تصل قط إلى مستوى القطب المنسجم، كما بيّنت الممارسة أنها ليست إلا آلية توظف في تكتيك سياسي ظريفي وضيق الأفق، زيادة على دخولها في حالة من التعطل وانعدام الفاعلية. ومن الأمثلة على ضعف وهشاشة هذا الكيان السياسي، نذكر الصراع الذي نشب بين حزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي عقب انتخابات ٢٠٠٢ التشريعية حول الطرف الذي يجب أن يعين منه الوزير الأول، وقبل ذلك فشل المشرح المشترك، زيادة على الخلافات التي سجلت بين مكوناتها بخصوص التعديلات الدستورية (١٩٩٢ و ١٩٩٦). كما إنّ حالة من التشظي طالت

(٤٠) محمد ضريف، حقوق الإنسان بالمغرب: دراسة في القانون العام المغربي (الرباط: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ١٩٩٤)، ص ١٠٧.

(٤١) للمزيد من التفاصيل، انظر: محمد ضريف، المغرب في مفترق الطرق: قراءة في المشهد السياسي (الرباط: المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ١٩٩٦)، ص ٢١ – ٢٣.

(٤٢) محمد شقير، القرار السياسي في المغرب (الدار البيضاء: دار الألفة، ١٩٩٢)، ص ٥٩.

مكوّنات الكتلة، حيث طالت الانشقاقات كلّ من الاتحاد الاشتراكي الذي انشق عنه حزب المؤتمر الوطني الاتحادي وتيار الوفاء للديمقراطية، ومنظمة العمل التي انشق عنها الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وحزب التقدم والاشتراكية الذي انشقت عنه جبهة القوى الديمقراطية.

أما الوفاق، فلم يكن في حقيقة الأمر إلا وسيلة من وسائل التكتيك الانتخابي، ولم يكن ترجمة لضغوط قواعد الأحزاب المكوّنة له، ولا تعبيراً عن بنية سوسيواقتصادية محدّدة، ولا تفعيلاً لمشروع مجتمعي واضح. «إن افتقاد هذه الأحزاب تربة اجتماعية أو سياسية تمكن من الجزم بأنها كانت منبعاً لمشروع سياسي متكامل لديها، يجعل من المغالاة اعتماد «مرجعياتها» كمنظومة فكرية تعكس هذا المشروع»^(٤٣).

وبالنسبة إلى ما يسمّى أحزاب الوسط، فأهم ملاحظة تسجل عليها هي أنها لا تختلف من حيث النشأة والنشاط والدور السياسي الذي أدته عن الأحزاب التي كونت «الوفاق الوطني». ومن ثمّ يمكن القول إن الأمر لا يعدو أن يكون ترجمة للرغبة الملكية المعلن عنها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، حيث أعرب الملك الراحل الحسن الثاني عن أمله في رؤية بروز فضاء جديد في الحقل السياسي المغربي بين اليمين والمعارضة. كما يمكن لهذا التصنيف أن يجد تفسيره في نظرية توزيع الأدوار، مثلما سبق أن طلب من التجمع الوطني للأحرار سنة ١٩٨١ أن يؤدي دور المعارضة بعد انسحاب النواب الاتحاديّين من البرلمان^(٤٤).

ثانياً: عوائق الانتقال الديمقراطي على مستوى الممارسة السياسية للأحزاب

تعتبر الأحزاب مدرسة للتنشئة السياسية وجهازاً للعمل السياسي وخزاناً يمدّ الدولة بالأطر البشرية والمرتكزات النظرية والفكرية الكفيلة بتحديد وتفعيل المشاريع التي تسعى إلى الارتقاء بالشأن العام إلى مراتب متقدمة. ومن ثمّ، فكلما اعتري الأحزاب سلبيات، مثل القصور في الرؤية وعدم الوضوح في الخيارات، انعكس ذلك سلباً على أداء ومردودية أجهزة صناعة القرار. إن الحزب أصبح الفاعل السياسي المحوري في الأنظمة السياسية الحديثة، الأمر الذي يحتم على هذا الجهاز أن يكون في مستوى تطلعات مجتمعه، تنظيمياً وتأطيراً وممارسة. وبهذا الصدد، وارتباطاً بموضوع الدراسة، حاولت رصد أوجه القصور وعدم الوضوح لدى الأحزاب في غياب المقاربة الاستراتيجية وضعف الأداء وأزمة المشاركة السياسية.

(٤٣) محمد كلاوي، المجتمع والسلطة: دراسة في إشكالية التكوين التاريخي والسياسي للمؤسسات والوقائع الاجتماعية (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٥)، ص ١٢٨.

(٤٤) Najia Msefer, «L'Impact de la tradition sur le fonctionnement de l'Etat au Maroc» (Thèse pour l'obtention du doctorat d'Etat en droit public, université Hassan II, Faculté des sciences juridiques, économique et sociales, Casablanca, 1991), p. 174.

١ - غياب المقاربة الاستراتيجية

يعتبر نجاح الانتقال الديمقراطي مرتبطاً بوضوح الرؤية والتصورات وآليات وإجراءات التنفيذ، بمعنى إحداث قطيعة مع القيم والممارسات التي ظلت طاغية على اللعبة السياسية، خصوصاً منها المقاربات ذات الطابع التكتيكي والخاضعة للإكراهات الظرفية التي تبرز على شكل منحنيات تارة صاعدة، وتارة أخرى نازلة، في حين يفترض أن يأخذ خطأ الإصلاح والتنمية والتطور مساراً تصاعدياً لا يعود إلى النقط التي سبق أن عالجه، الأمر الذي يسمح بتكوين تراكمات ومكتسبات لا يمكن أن تعرف الانتكاسات والتراجعات.

ومن المؤكد أن بناء دولة الحداثة والديمقراطية عملية تاريخية واجتماعية متعددة ومتداخلة الأبعاد والمداخل، إذ يصعب ترجيح أولوية المدخل الاقتصادي على المدخل الاجتماعي، والمدخلين معاً على المدخل السياسي، بالنظر إلى تكاملها البنوي، لإنجاز تصور شمولي يقطع مع التصورات الإصلاحية الجزئية أو القطاعية^(٤٥).

يُعتبر الانتقال الديمقراطي، بحكم التجارب الدولية الناجحة، مشروعاً للانتقال بالإنسان والمؤسسات من وضع معين إلى وضع أرقى منه. إنه مشروع اجتماعي نهضوي متكامل، تمكنت من خلاله عدة دول من تنفيذ مشاريع التنمية والتطور والإصلاحات الهيكلية مع ما يصاحب ذلك من تحسن ملموس في وضعية المواطن المادية والمعنوية، والرفع من أداء المؤسسات القائمة: «فالمشروع المجتمعي يعتبر بمثابة البوصلة التي ترشد خطط العمل ومجالات النشاط والتوجهات، والتي تحدّد كذلك الأهداف، ومن دونه تبدو المشاريع جميعها جزئية متقطعة ومن دون خطّ رابط»^(٤٦). إلا أن المغرب ما زال، إلى الآن، بعيداً عن هذا النوع من التفكير من جهة، لأنه حديث عهد بالسياسات العامة، ثمّ لأنّ الحقل السياسي المغربي حقل غير تنافسي لا يسمح ببلورة مشاريع مختلفة، ثمّ إن المغرب يعرف غلبة التدبير التكتيكي والظرفي في سلوك الفاعلين^(٤٧). إن الطابع المتردّد والإصلاحات غير المكتملة وضبابية الاختيارات الديمقراطية واضطراب الأهداف، تعتبر عوامل تخلق مناخاً «يميع» صدقية الحديث عن المشروع المجتمعي. إن الذي أنقذ مشاريع مجتمعية في أنحاء عديدة من العالم – إسبانيا نموذجاً – هو ارتباطها بانتقال ديمقراطي منطقي، متكامل وشمولي^(٤٨). ومن الأمثلة البارزة على سيادة التدبير التكتيكي الظرفي، والتي تمارس تأثيراً محدداً على مسألة الانتقال الديمقراطي، نجد المسألة الدستورية والتراضي.

(٤٥) محمد المسكي، «إشكالية الإصلاح الدستوري ورهان التحديث والديمقراطية»، مسالك في الفكر والسياسة والاقتصاد، العدد ٣ (٢٠٠٥)، ص ٢٤.

(٤٦) للمزيد من التفاصيل، انظر: عبد الله ساعف، «في المشروع المجتمعي»، دفاتر سياسية، العدد ٧٩ (آذار/مارس ٢٠٠٦)، ص ٣.

(٤٧) المصدر نفسه.

(٤٨) المصدر نفسه.

أ - المسألة الدستورية

شكلت السنوات الأولى من الاستقلال حضوراً مكثفاً وقوياً للخطاب الدستوري في الحقل السياسي المغربي، باعتباره يشكل إحدى واجهات الصراع السياسي والاجتماعي حول السلطة السياسية وحول النفوذ الاقتصادي الاجتماعي^(٤٩). لقد كانت المسألة الدستورية موضوعاً لأهم السجلات التي وقعت بين الملكية والقوى السياسية التي شكلت ما يسمّى بالمعارضة التاريخية. إلا أن ما يسجل على مقاربة هذه القوى لهذه المسألة هو عدم خضوعها لاستراتيجية واضحة الخطّة والأهداف، الأمر الذي جعل من هذه المسألة الحساسة والمهمة والمؤثرة آلية من آليات التكتيك السياسي الذي يستجيب للضرورات الظرفية ويوظف فيها كذلك. ومن شرط الجمعية التأسيسية ورفض ما يسمّى بالدستور الممنوح، انتقل الطرح إلى الاندماج في الفلسفة السياسية للملكية، وهو الأمر الذي لاحت تباشيره مع دستور ١٩٩٢، والذي تكرر مع دستور ١٩٩٦، مع ما يعنيه ذلك من إقرار بأن السلطة التأسيسية بنوعها، الأصلي والفرعي، هي من اختصاص الملكية وحدها، وهو ما جسده المذكرات المطالبة بخصوص مراجعة الدستور التي قدمت للملك، والتي تعتبر تعطيلاً فجاً واضحاً للمسطرة التي ينصّ عليها الدستور نفسه في ما يتعلق بتعديله (الفصول ١٠٣، ١٠٤ و ١٠٥).

لقد خضعت المسألة الدستورية لمنطق ميزان القوى السائد، ومن ثمّ تعتبر المسألة المذكورة أحد أوجه تصريف الصراع السياسي طبقاً لميزان القوى السائد. «فقد تراجعت لغة المطالب الدستورية لتصبح مجرد مقترحات لا تلزم الملك بالردّ عليها، وترك النقاش مفتوحاً، وعبرت عن تقديرها الفائت لشخص الملك، وعن إجلال مستفيض للمؤسسة الملكية»^(٥٠)، وهو ما يعكس وجود خلل في موازين القوى لصالح الملك والمؤسسة الملكية. فالزعماء الوطنيون يعون حقّ الوعي أنهم في وضع الملتمس، أي أنهم ليسوا بأي حال من الأحوال في مرتبة المنافسين^(٥١). وإذا كانت التجربة الدستورية المغربية قد عرفت خمسة دساتير ما بين عامي ١٩٦٢ و ١٩٩٦، بمعدل دستور لكل سبع سنوات، فإنها لم تستطع الإجابة عن الإشكاليات السياسية المرتبطة أساساً بتوزيع السلطات الدستورية^(٥٢).

وباعتبار الدستور تأطيراً للحياة السياسية، فيجب عليه أن يتحرر من منطق الثبات والارتهاق لثقل الماضي والهواجس المرتبطة به، فالمجتمع دائم الحركة والتغير، ومن ثمّ فالارتهاق لمنطق الثبات من شأنه أن يعزل المؤسسات عن الواقع المجتمعي المعاش. «فقد ظلت الدساتير، في معظم التجارب الديمقراطية، تعبيراً عن إرادة تحديث سبل اتخاذ القرار،

(٤٩) المسكي، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٥٠) عبد العلي حامي الدين، «سؤال الانتقال الديمقراطي بالمغرب: المعوقات الدستورية للانتقال»، وجهة نظر، العدد ٢٣ (٢٠٠٤)، ص ١٩.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) المسكي، المصدر نفسه، ص ٢٦.

وعنوان مصالحه بين الدولة والمجتمع، ومفتاح فهم مستوى التعاقد السياسي الحاصل في دولة من الدول في مرحلة من المراحل^(٥٣). وفي المغرب ما زال النقاش غير متطور حول دستور للانتقال الديمقراطي يشكل وثيقة استراتيجية تبني على أساس الجواب عن سؤال: ما هو شكل ومضمون الدستور الذي يساعد البلاد على الخروج من الأزمة؟^(٥٤). فإذا كان الرهان الرئيسي لدمقرطة الحياة السياسية يتمثل في إرساء آليات جديدة لاشتغال النسق السياسي على أسس أكثر حداثة، ومن ثم إدخال اعتبارات جديدة في العلاقة الرابطة بين الدولة والمجتمع^(٥٥)، فما ينبغي التنبيه إليه هو أن أحزاب الكتلة الديمقراطية، حين كانت في المعارضة، جعلت من مسألة الإصلاح السياسي مدخلاً لأي إصلاح اقتصادي واجتماعي. إلا أن هذه الأولوية اختفت من خطابها بمجرد مشاركتها في الحكومة. وكانت من جملة الانتقادات الموجهة إليها، فصلها بين مسألتين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي^(٥٦).

ومن خلال استحضارنا، بهذا الصدد، لطرح ريمون آرون الذي يفيد بأن التحولات التي تحدث على موازين القوى بين الجماعات المكونة للنخب تعتبر من الظواهر النموذجية للتطور السياسي والاجتماعي^(٥٧)، يمكن القول إن سعي النخب السياسية في المغرب إلى التغيير السياسي والاجتماعي، مع الإبقاء على العلاقات والضوابط نفسها النازمة لاشتغال النسق السياسي، لن تساهم إلا في تدعيم الطابع التقليدي لهذا الأخير، وذلك لكون التغيير مرتبطاً بالحركة، والتطور مرتبطاً بإعادة البناء، وليس بالجمود الذي يطبع الهياكل والعمل على إنتاج العلاقات نفسها. لقد تعرضت مرجعيات الحركة الوطنية لتغيرات مهمة، وهي تتراجع عن أطروحاتها الحداثية. إن هذه المرجعيات تتسم اليوم بكثير من الواقعية، وهي تقرّ بعجزها كمشروع حداثي عن تغيير المخزن من الخارج، وبسعيها إلى إحداث التغييرات الممكنة التدريجية من داخل الإطار السياسي الذي يحدده المخزن، وأن الوسيلة الممكنة لولوج الحداثة لن تكون إلا عن طريق المؤسسة الملكية^(٥٨).

(٥٣) توفيق بوعشرين، في: **وجهة نظر**، العددان ٢٥ - ٢٦ (صيف ٢٠٠٥)، ص ٢.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢.

(٥٥) لمزيد من التفاصيل، انظر: Larbi Jaidi, «Les Déterminants économiques de la transition démocratique au Maroc», dans: *La Transition démocratique au Maroc et dans le monde* (Salé: Fondation Abderrahim Bouabid pour les sciences et la culture, 1998), pp. 41-42.

(٥٦) محمد ضريف، **الدين والسياسة في المغرب: من سؤال العلاقة إلى سؤال الاستتباع** (الرباط: منشورات المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ٢٠٠٠)، ص ٦٧ - ٦٨.

(٥٧) Raymond Aron, *Etudes sociologiques*, Sociologies (Paris: Presses universitaires de France, 1988), p. 140.

(٥٨) عبد الحي مودن، «الحداثة السياسية في المغرب»، **الثقافة المغربية**، العدد ١٧ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠)، ص ٣٢. بهذا الصدد، يقول الأستاذ عبد اللطيف أكروش: «لا يسعنا ونحن على أبواب القرن ٢١ إلا أن نسجل الطابع التقليدي الانتهازي الكامن في أيديولوجية الأحزاب السياسية المغربية، والمحدد لممارستها السياسية الهادفة إلى تزكية تقليدية النظام ذاته، وإلى الحفاظ على الوضع القائم، ومن ثم إلى التستر على المصالح الكبرى، إذ كثيرة هي الحالات التي لمسنا من خلالها عزوف هذه الأحزاب عن =

ولعل ذلك ما دفع بالبعض إلى القول بأنه إذا كانت متطلبات الواقع المغربي تقتضي إعادة الاعتبار لنقاش المؤسسات، وبالتالي فتح ورش الإصلاح الدستوري، فإن مقتضيات السياسة السياسية تتدخل في كل آن وحين لتقطع خيط التطور وتستبعد ما هو جوهري، لتستحضر قضايا مفتعلة وذات آفاق تضليلية. والواقع أنه لا الصخب الإعلامي المصطنع، ولا إقامة مدونة جديدة للانتخابات، ولا أعمال الترميم، بقادرة على إخراج البلاد من ورطتها السياسية ما دامت ورش الإصلاح الدستوري، وبالتالي مؤسسات حكم المغرب للقرن الحادي والعشرين، بعيدة ومستبعدة من دائرة الورش التي على المغاربة مجابهتها^(٥٩). ومع تجربة التناوب، اختفت المسألة الدستورية، وانتقل النقاش السياسي من تعديل الدستور إلى تفعيل مقتضياته، الأمر الذي يبيّن أن طرح المسألة الدستورية في المغرب رهين بإطار موسمي يظهر في مرحلة معينة، ثم يختفي ليعود في مراحل أخرى، من دون أن يصاغ ويصّب في إطار ينطلق من ضرورة تحديث المجتمع بشكل استراتيجي مرتبط بالمجتمع^(٦٠). إن قضية الإصلاح السياسي والدستوري لا ترتبط بميلاد التناوب أو موته، كما أنها لا تنفصل عن التحولات الجوهرية في العمق المجتمعي^(٦١).

وإذا عدنا إلى تجارب الانتقال الديمقراطي الناجحة، والتي تعتبر التجربة الإسبانية نموذجية لها، نلاحظ أن تحرير الدستور الإسباني المصادق عليه سنة ١٩٧٨، قد جاء تنبيهاً وثمرات التصالح والتوافق للذين ميزا فترة الانتقال الديمقراطي، وميزته الأساسية أنه جاء نتيجة تعاون بين مختلف الحساسيات السياسية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، مقارنة مع باقي الدساتير التي شهدتها إسبانيا في الماضي^(٦٢). وبهذا الصدد، فقد سعت حكومة أدolfo سواريث إلى إشراك جميع الحركات السياسية في مشروع تحرير بنود الدستور لتحقيق الإجماع وتقادي فشل الدساتير السابقة التي بلغت ١٢ دستوراً منذ بداية القرن التاسع عشر، انتهت كلها إلى الفشل^(٦٣). كما تقدّم تجربة جنوب أفريقيا نموذجاً متميزاً لمسلّات الديمقراطية، حيث أولوية المدخل الدستوري في معادلة الانتقال، وهو ما أسس لنقاش مؤسساتي قادر ليس فقط

= اعتماد الحداثة في سلوكها وتعاملها مع الحكم، وكثيرة هي الحالات التي سجلنا من خلالها عزوفها عن تطبيق القانون الوطني واعتماد الشكلائية القانونية كما هي متعارف عليها في المجتمعات المتحضرة. وكمثال على هذه الأمور، نجد مناداة الأحزاب بعدم تطبيق مقتضيات الدستور من أجل وضع القوانين الانتخابية (نظراً إلى أقليتها العددية في البرلمان) ولجوئها بالمنهج للتحكيم الملكي، واحتجاجها بالخطابات الملكية عوض التجاؤها إلى إعلان حقوق الإنسان أو إلى ما هو متعارف عليه في القانون الدستوري المقارن». انظر: أكنوش، واقع المؤسسة والشرعية في النظام السياسي المغربي على مشارف القرن ٢١، ص ٨٢ - ٨٣ - ٦٤ - ٦٥ على التوالي.

(٥٩) انظر: عبد اللطيف حسني [وآخرون]، في: «إشكالية انتقال الملك في المغرب: قضايا وأسئلة»، ص ٣.
(٦٠) عبد الرحيم المنار اسليمي، «الدستور والدستورانية: ملاحظات في اللعبة السياسية بالمغرب»، وجهة نظر، العدد ١٧ (خريف ٢٠٠٢)، ص ٢٢.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٦٢) حسين مجدوبي، «الانتقال الديمقراطي في إسبانيا»، وجهة نظر، العدد ١٧ (خريف ٢٠٠٢)، ص ٣٧.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٧.

على تحقيق لحظة الانتقال، ولكن أيضاً على نقل مسلسل الديمقراطية إلى مستوى التدعيم^(٦٤).

ب - هشاشة التراضي

يعتبر التراضي أو التوافق من الركائز التي تقوم عليها الأنظمة الديمقراطية، وهو قائم على الاعتراف المتبادل بين الفاعلين السياسيين، ومرتببط في واقع ومستوى نضجه بمدى نضج التجربة الديمقراطية. ومن حيث المفهوم، لا يعتبر التراضي مرادفاً للإجماع، فإذا كان الأول يعني اتفاقاً مسبقاً على قواعد ومضمون اللعبة السياسية مع الالتزام بتطبيقها، بمعنى البحث عن نقط التقاء أساسية بغية بلورة قواعد اللعبة بكيفية جماعية، الأمر الذي يستوجب من جميع الأطراف نظرة استراتيجية، وليس تكتيكية، للمصلحة العليا للبلاد، فإن الثاني يعتبر بمثابة الحرص على تبني واتخاذ قرارات موحدة تذيب الاختلافات. «فالتراضي يعتبر الإطار الذي يمكن أن تتطور فيه ثقافة الاختلاف وثقافة الرفض الديمقراطي التي لا يمكن مع غيابها أن توجد دولة عصرية. والدول التي تعرف نضجاً ديمقراطياً هي تلك التي تركز على تحديد واضح وغير مجادل فيه للتوافقات الوطنية الكبرى. وفي المغرب ما زلنا في مرحلة البحث عن هذا التوافق الوطني»^(٦٥). وحتى التراضي الذي حصل بخصوص دستور ١٩٩٦، لم يكن مؤسساً على قناعات مبدئية، بقدر ما كان تراضياً إجرائياً. «فهو لا يبرز تقاطع الإرادات السياسية»^(٦٦)، كما أنه لم يتحقق حول ما هو أساسي، أي إعادة النظر في توزيع السلطات والعلاقات في ما بينها بما يعبر عن طموح أغلبية أحزاب الحركة الوطنية إلى ملكية دستورية برلمانية مرتكزة على فصل السلطات^(٦٧).

إن السؤال الذي يطرح بخصوص التراضي كشرط من شروط التناوب هو: هل يدخل في إطار استراتيجية شمولية لتفعيل المسار الديمقراطي، أم يعتبر مجرد تكتيك تؤطره حسابات ظرفية؟

إن الجواب عن السؤال المطروح نجده عند رقية مصدق، إذ تقول: من خلال رصد الخطاب السياسي والممارسة السياسية في تجلياتها اليومية، يستخلص أن هناك التوافقاً ظاهرياً حول فكرة التراضي والتوافق، ولكن الباطن يبتعد عن التوافق ويمثل لعبة توافق، فللتوافق متطلباته التي نجد من بينها تأسيس سمو الدستور وعدم تهमيشه. ويمكن، عبر تتبع الممارسة، اكتشاف ما يشوبها من ثغرات تتعارض ودعم دولة القانون وسلطة المؤسسات^(٦٨).

(٦٤) محمد أتركين، «الميثاق السياسي بجنوب أفريقيا وميلاد دستور صك الحقوق»، وجهة نظر، العدد ١٧ (خريف ٢٠٠٢)، ص ٣٣.

(٦٥) Khalid Naciri, «La Nouvelle configuration constitutionnelle du système politique», dans: *Bicaméralisme et réformes constitutionnelles du forum-politique organisé le 15 juin 1996* (Salé: Fondation Abderrahim Bouabid pour les sciences et la culture, 1997), p. 22.

(٦٦) حوار رقية المصدق، في: النشرة، ٢٨/١٠/١٩٩٦.

Rkia El Mossadeq, *Consensus ou jeu de consensus?: Pour le réajustement de la pratique politique au Maroc* (Casablanca: Impr. Najah el jadida, 1995), p. 19.

(٦٨) حوار رقية المصدق.

إن اللعبة التي تتحكم في عمل الشركاء السياسيين تطور مسلسلاً لتهميش الدستور، ويبقى أخذه كمرجعية مجرد مسألة تكتيكية^(٦٩). ومن الأمثلة التي يمكن ذكرها بخصوص تهميش الدستور، نجد موقف المعارضة السابقة من مشروع إصلاح قانون الانتخابات الذي أحيل على البرلمان بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢، إذ قاطعت مناقشة لجنة العدل والتشريع مشروع القانون المذكور، وسعت في المقابل إلى البحث عن مخرج تلتف به على المسطرة التشريعية، وهو ما أوصلها إلى «الاستنجد بالمؤسسة الملكية بناء على الفصل التاسع عشر من الدستور في ما سمي بطلب التحكيم الذي بني على فرضية وجود مراكز قوى داخل الحكم تشدّ إلى وراء عجلة التطور»^(٧٠). وبهذا تمّ إخراج القوانين الانتخابية من إطارها الدستوري ومن اختصاص البرلمان الذي غدا دوره شكلياً في هذا الإطار.

لقد كانت أحزاب الحركة الوطنية تتطلع من وراء هذه العملية إلى تجاوز العراقيل الدستورية التي يفرضها عليها وضعها كأقلية برلمانية، وذلك لجعل عملية الإصلاح الانتخابي في خدمة التناوب^(٧١)، إذ إنّ طلبها من الملك استعمال الفصل التاسع عشر من الدستور يفسر رغبتها في الانتقال من دور الاقتراح إلى دور التقرير في القوانين الانتخابية^(٧٢). وإذا كان هذا الأمر يعرب من جهة عن اعتراف الكتلة بصلاحيات الملك الضمنية في إطار الفصل التاسع عشر، وكذا بوضع المؤسسة الملكية فوق القانوني وفوق الدستوري، فإنه من جهة أخرى يسجل تدشين الكتلة لممارسة خطيرة تتمثل في تمرد الأقلية على القواعد الدستورية المنظمة للمسطرة التشريعية، في حالات يعود إليها تقدير أهميتها، وهو ما يشكل شرخاً في بناء دولة القانون^(٧٣)، حيث إنّ مذكرة طلب التحكيم الملكي بتاريخ ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٢ قد بلورت مسطرة التراضي بدل المسطرة التشريعية المنصوص عليها في الدستور، الأمر الذي يعتبر تهميشاً لهذا الأخير الذي يعتبر القانون الأسمى للدولة.

إن لعبة التوافق التي تطورت بالتوازي مع مسلسل الإصلاحات الدستورية والانتخابية والاستشارات الشعبية، هي لعبة براغماتية لا تخلو من الغموض واللبس، فعوض أن يتم تمثله كلعبة ديمقراطية، أصبح التوافق يستجيب لاعتبارات تكتيكية، ويندرج ضمن إطار الصراع من أجل السلطة، كما يشكل أحد مظاهرها. وقد عبّر عبد الرحمن اليوسفي عن هذا الواقع بالقول إن التراضي هو تراض إجرائي يتعلق بتحضير الاستحقاقات القادمة^(٧٤). ومن زاوية

El Mossadeq, Ibid., pp. 11- 12.

(٦٩)

(٧٠) اليزيد البركة، حكومة التوافق: المسار التكتيكي والاستراتيجي للانتقال العسير، شريحة اجتماعية على عتبة السلطة (الدار البيضاء: منشورات مركز الدراسات الاستراتيجية-ماروتا مسنا، ١٩٩٨)، ص ٢٠ - ٢١.

(٧١) رقية المصدق، متاهات التناوب (الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٩٦)، ص ١٣.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٧٤) عبد الرحمن اليوسفي في برنامج «وجه وحدث» بالقناة المغربية الثانية منشور في: الاتحاد الاشتراكي، ١٩٩٦/١١/١٦.

أخرى، يظهر من التوجه السياسي للحكم أن التراضي هو كذلك تكتيك للوصول إلى استراتيجية فصل أحزاب الكتلة عن أهدافها وجعلها مجرد موظفين للدولة يشتغلون على ملفاتها^(٧٥)، بمعنى أن التراضي من منظور السلطة الملكية يعني احتواء القوى المعارضة وإدماجها في سياق استراتيجيتها الكبرى، وإعادة إنتاج توازن سياسي واجتماعي يضمن استمرار سلطتها ومصالحها السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(٧٦).

ولأخذ فكرة عن التراضي الذي أسس للانتقال الديمقراطي في إسبانيا، نشير إلى أن اتفاقية «لامنكلوا» تعتبر مثلاً نموذجياً في هذا الإطار. لقد أصبحت هذه الاتفاقية التي وقّعت عليها كل القوى الفاعلة بمثابة إجماع في المجال السوسيواقتصادي. إن النقابات وقوى اليسار التزمت بتجميد مطالبها، ومن جانبها التزمت الحكومة برئاسة أدolfo سواريث، الذي يعتبر المهندس الحقيقي لعملية ديمقراطية إسبانيا، بإصلاح ضريبي والرفع من الاستثمار في القطاعات المهمة لخلق مناصب الشغل، ثم تعميم الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية. وقد ساعدت هذه الاتفاقية في خلق سلم اجتماعي حقيقي مكن من تحقيق قفزة اقتصادية حقيقية^(٧٧).

خلاصة ما قيل هو أن اللعبة السياسية التي هيمنت على الحياة السياسية المغربية هي لعبة تراض، وهذا التصنيف ينطلق من تأمل وتحليل الخطاب والنقاش السياسي الذي ساد بين الفاعلين السياسيين خلال الجدل حول الإصلاحات الدستورية والانتخابية انطلاقاً من سنة ١٩٩٢. إن التراضي، كما عبر ذلك البعض، هو عبارة عن تكتيك ولعبة براغماتية في إطار صراع غير واضح^(٧٨).

٢ - ضعف الأداء وأزمة المشاركة السياسية

أ - ضعف الأداء

من أهم مقترحات دراسة الأحزاب السياسية، نجد المقترح الوظيفي الذي يرى أن الوظيفة الأساسية للحزب السياسي تتمثل في السعي لممارسة السلطة أو الاحتفاظ بها، وهذا ما يشير إليه ماكس فيبر بالقول إن كل ممارسة سياسية هي بحث دائم عن السلطة أو طموح إليها^(٧٩). وبذلك يظل السعي لممارسة السلطة محور كل نشاط حزبي في ظل نظام ديمقراطي قائم على التنافس السياسي الذي لا يستقيم إلا في إطار سلطة مفتوحة يكون

(٧٥) البركة، حكومة التوافق: المسار التكتيكي والاستراتيجي للانتقال العسير، شريحة اجتماعية على عتبة السلطة، ص ٨٣.

(٧٦) عبد اللطيف بكور، «دور المؤسسة الملكية في إحلال التوازن السياسي في المغرب»، (أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الرباط، ٢٠٠١ - ٢٠٠٢)، ص ٣٨١.

(٧٧) مجدوبي، «الانتقال الديمقراطي في إسبانيا»، ص ٣٧.

(٧٨) المنار اسليمي، «الدستور والدستورانية: ملاحظات في اللعبة السياسية بالمغرب»، ص ٢٢.

(٧٩) شقير، القرار السياسي في المغرب، ص ٥٤.

فيها الصراع السياسي المؤسسي مؤدياً، مبدئياً، إلى شغل مناصب صناعة القرار في الدولة. «فلا معنى لتعددية حزبية من دون تنافس سياسي يجد قناعاته الطبيعية في المسلسل الانتخابي الذي يجسّد المعيار الحاسم لترجمة البعد الديمقراطي في أي نظام، كما يترجم مسألة المواطنة والمشاركة السياسية إلى واقع ملموس»^(٨٠).

إن وظيفة الحزب السياسي تتحدّد في كونه جهازاً للوساطة بين الدولة والمجتمع، وضابطاً للصراعات، ومدمجاً للمطالب الشعبية في النظام السياسي، ربطاً للعلاقة بين المجتمع والدولة، وبواسطة الاستجابة لهذه المطالب يعي المواطن مشاركته في الحياة السياسية^(٨١). كما صارت شرعية الحزب السياسي، في العالم المعاصر، تستمد في الأساس من كونه قوة اقتراحية قادرة على مدّ النظام السياسي بنخب جديدة ومجدّدة، مثلما يبرز حضوره في درجة تعبئته للمواطنين والدفاع عن قضاياهم^(٨٢).

وبالرجوع إلى الدستور المغربي، نجد أن الفصل الثالث منه يحصر وظيفة الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم، شأنها في ذلك شأن المنظمات النقابية والجماعات المحلية والغرف المهنية. وهذا التقليس الدستوري لوظيفة الأحزاب السياسية في المغرب، يعتبر ترجمة لجوهر السلطة المجسدة في المؤسسة الملكية التي تعتبر خارج نطاق أي منافسة سياسية، بل حتّى الخطاب الملكي لا يخضع، بحكم الدستور (الفصل ٢٨) لأي نقاش. إن العلاقة بين الملكية والأحزاب هي قبل كلّ شيء علاقة أبوية في كنهها، وهو ما يفسر - نظرياً - على الأقل - الحضور الشامل للمؤسسة الملكية سياسياً ودستورياً ومجتمعياً، وتكون الملكية - مبدئياً على الأقل - وراء كلّ المبادرات ذات الطابع السياسي الاستراتيجي، كتطور الحياة الدستورية والمؤسسات السياسية، إذ لا يمكن تصور أي مبادرة سياسية تتعلق بالسلطة ونظام الحكم في المغرب خارج الإرادة الملكية. كما تحرص على إثبات وجودها وتأثيرها الحاسم في المسار الاقتصادي من خلال رسم التوجهات الاقتصادية الاستراتيجية، وفي الوضعية الاجتماعية في أشمل أبعادها^(٨٣).

إن ما يميز وظيفة الأحزاب في النسق السياسي المغربي هو تحولها «من عمل يروم بلوغ السلطة السياسية، كتوجه استراتيجي داخل المنظومة الديمقراطية، إلى مجرد دعامة للنظام لمواجهة التخلف الاقتصادي والاجتماعي»^(٨٤). إن الحضور الشامل للمؤسسة الملكية في المجالات المتصلة بالسلطة السياسية يقترن بالاختصاصات الواسعة التي تعود إلى الملكية

(٨٠) يونس برادة، «وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي»، (أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، الدار البيضاء، ٢٠٠٠)، ص ٨٥.

(٨١) سلمي، «الالتزام السياسي بين أزمة التنظيم السياسي والتأسيس للمواطنة»، ص ٤٠.

(٨٢) زين الدين، «الفعل الحزبي بالمغرب وسؤال الديمقراطية»، ص ٥٢.

(٨٣) برادة، «الملكية والأحزاب في المغرب: مقارنة السياسة الحزبية للملكية»، ص ١٢.

(٨٤) برادة، «وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي»، ص ٦٤.

دستورياً وسياسياً، وحرصها على فرض نوع من الاكتساح المجالي، وهو ما يحول الأحزاب السياسية إلى أطراف غير وازنة، بقوة الأشياء من زاوية إمكانية تقاسم السلطة أو المشاركة الفعلية أو المباشرة في تدبيرها^(٨٥). إن تمثل الملكية لمكانة الحزب السياسي لا يخرج عن صورتها العام للسلطة السياسية ووجودها الحتمي في جوهرها باعتبارها وظيفة أصلية للملكية. وهذا التصور يحكم على الأحزاب السياسية أن تكون في أساسها دعامة للنظام ولاختياراته الاستراتيجية التي تقوم - كما حددها الملك الحسن الثاني - على البحث عن كل ما من شأنه تدعيم الحكم وتحقيق العدالة والمشاركة مع المواطنين^(٨٦). وهذا ما يقود إلى القول بأن وظيفة الحزب في المغرب قد تحولت من وظيفة التأطير السياسي والتنشئة السياسية والاجتماعية إلى وظيفة إنتاج نخب تكنوقراطية قابلة للاندماج والانصهار والدفاع عن مصالح وأفكار السلطة السياسية والتخلي عن شعاراتها السياسية مقابل إغراءات مادية^(٨٧). وبذلك، يمكن القول إن السلطة السياسية قد نجحت بإفراغ أحزاب الحركة الوطنية وفي تميع اللعبة السياسية، عبر الاستدراج المؤسسي للقيادات الحالية، بل أيضاً خلق زعامات جديدة من دون رمزية عن طريق الترقية الاجتماعية بفعل الامتيازات التي تحصل عليها، مقابل أن تدين بالولاء للسلطة السياسية، والارتباط عضوياً بالدولة أكثر من أحزابها^(٨٨).

وفي ظل وضع كهذا، يكون طبعياً أن يفقد الحزب الكثير من قيمته، ولن تعود له إلا أدوار شاحبة، وهي حالة أصبح معها المواطنون ينظرون إلى الأحزاب والمتحيزين بمنظار الريبة والتشكك وحتى التحقير^(٨٩). وفي هذا السياق من الترابط بين العوامل التي تمت الإشارة إليها، أضحت النخبة السياسية تعاني نقصاً كبيراً في الثقة والاعتبار، وأصبحت نظرة الرأي العام إلى السياسة تتجسد في كون هذه الأخيرة مسألة مقتصرة على مجموعة من المتخصصين والمحترفين الذين يجنون لحسابهم الخاص منافع مسار ديمقراطي مراقب، لتظهر الحياة السياسية في الأخير كمجال محفوظ لبعض الرجال وبعض الشبكات وبعض المدن^(٩٠).

لقد تحولت الأحزاب التي تنعت بالوطنية والديمقراطية من نمط الحزب التعبوي الذي يساهم في تأطير المواطنين وتنشئتهم، إلى أحزاب متكيفة مع الواقع ومحافظة على القيم السياسية العتيقة، كما أصبح يخيّل للملاحظ أن هذه الأحزاب قد تحولت من دور المجمع لمصالح الفئات الاجتماعية التي يفترض أنها تمثلها، إلى دور موزع المنافع والقيم بين

(٨٥) برادة، «الملكية والأحزاب في المغرب: مقارنة السياسة الحزبية للملكية»، ص ١٠.

(٨٦) برادة، «وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي»، ص ٦٤.

(٨٧) المسكي، «الظاهرة الحزبية بالمغرب: بين غياب النظرية السياسية وغياب المشروع المجتمعي»، ص ٢٠.

(٨٨) عبد الرحيم المنار اسليمي، «نهاية المشروع التاريخية لدى الحركة الوطنية: غياب الرمزية وأزمة

التمثيل السياسي»، وجهة نظر، العدد ١٤ (٢٠٠٢)، ص ١٢.

(٨٩) عبد اللطيف حسني، في: وجهة نظر، العدد ١٤ (٢٠٠٢)، ص ٣.

(٩٠) Jean-Claude Santucci, *Les Partis politiques marocains à l'épreuve du pouvoir: Analyse diachronique et socio-politique d'un pluralisme sous contrôle*, publications de la revue marocaine d'administration locale et de développement. Collection Manuels et travaux universitaires; 24 ([Rabat]: Revue marocaine d'administration locale et de développement, 2001), p. 47.

الاتجاهات المسيطرة داخلها. وتبعاً لذلك، أصبحت السياسة عبارة عن آلية تمكّن الأشخاص المتنفذين في التنظيمات الحزبية من أخذ مواقعهم داخل مراكز النفوذ وتوزيع القيم، الأمر الذي أنتج ما يمكن تسميته سياسة الربيع.

ومن جهة أخرى، فإن اللافت للنظر في السيرة الفكرية والأيدولوجية لأحزاب اليسار المغربية خاصة، هي تلك النقطة الكبيرة التي حدثت في مرجعيتها من الماركسية والاشتراكية صاحبة مقولة «الديمقراطية المركزية» و«أولوية التنمية والمسألة الاجتماعية»، إلى أدبيات وخطاب المرجعية الليبرالية ذات المعنى الديمقراطي والتعددي، من دون مراجعات أو حوار نظري عميق يرسم مبررات الانتقال من التبنّي الحرفي والكلاسيكي لمقولات المذهبية الماركسية والاشتراكية، إلى الانفتاح على موجة الاكتساح الشامل للخطاب الليبرالي^(٩١). إن المفارقة هنا هي أن النخب نفسها التي تتحدث لغة ليبرالية اليوم وحرية السوق والخصوصية، هي نفسها النخب التي كانت تطالب بالتأميم والتصنيع وحماية السوق، واعتبار الدولة هي صاحبة الدور الريادي في الاقتصاد، وأن البرجوازية المغربية غير وطنية. وكان لا بدّ لمفكري ومنظري الأحزاب أن يتصدّوا للإجابة عن سؤال تغيير الخطاب، وهذا ما يفيد أنه قد وقع تغيير في الخطاب من دون مراجعة ولا نقد ذاتي^(٩٢). هذا الواقع خلق أزمة اللامرجعية في السياسة والفكر، أو ظهور خطابات تلفيقية تفتقد إلى الحد الأدنى من التماسك النظري والاتساق الفكري والمنهجي وسط هذه الأحزاب التي اعتبرت نفسها، دائماً، أحزاباً عقائدية وأحزاب طلائع مثقفة تمارس العمل السياسي على هدى من قراءة «علمية» للصراع^(٩٣).

وخلاصة القول هي أنه بالنظر من جهة إلى كون جوهر السلطة يكمن في قنوات لا تخضع لمبدأ التنافس السياسي، وإذا سلمنا من جهة أخرى بكون «الانتقال يعني إعادة تحديد طبيعة المرحلة وإعادة الترميم وجدة التفاعلات... وأن الفاعلين القدامى يتغيرون شكلاً ومضموناً، موقفاً وموقعاً، وأن فاعلين جديداً يلجون المجال، كما أنه يتمخض عن سيوروات جديدة وتموقعات وحركية في تغيير مستمر»^(٩٤)، يمكن أن نتصور أن الأحزاب

(٩١) بوعشرين، «أزمة الديمقراطية الداخلية في الحزب السياسي المغربي: فرضيات تفسيرية»، ص ٣٤.

(٩٢) انظر حوار عبد الحي مودن، في: الأحداث المغربية، ٢٠٠٠/٢/٢.

(٩٣) بوعشرين، المصدر نفسه، ص ٣٤، ويعبر الأستاذ محمد سبيلا عن هذا الواقع بالقول: التحول من خطاب الأيدولوجيا السياسية إلى مصطلح الثقافة السياسية، رافقه انتقال من الحديث عن قضايا أيدولوجية كبرى من قبيل العلاقة مع التراث ومع الحداثة والهوية والاستلاب، إلى الحديث عن التدبير الديمقراطي وإدارة الأزمة السياسية الظرفية من قبيل التعديلات الدستورية والاستحقاقات الانتخابية والخصوصية والشراكة والعولة. وهذا ما يدل على نوع من التصحر الفكري وطغيان البراغماتية السياسية على الإرادة التنظيرية. ومن هذه الزاوية، يبدو مصطلح الثقافة السياسية خادماً لأنه يعكس غياب الاحتمالات الفكرية الكبرى ويوحى، بل يوهم، بأننا أمام اجتهادات فكرية عميقة. انظر: محمد سبيلا، **للسياسة، بالسياسة: في التشريح السياسي** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، ٢٠٠٠)، ص ٦٣.

(٩٤) عبد الله ساعف، «في إمكانية قراءة المراحل الانتقالية»، **دفاتر سياسية**، العدد ١٨ (آذار/مارس ٢٠٠١)، ص ٣.

السياسية القائمة اليوم في المغرب، تعتبر بحكم شروط التأسيس والتجربة والممارسة التي طبعت العهود السابقة فاقدة لجميع مقومات المواكبة الديمقراطية لمفهوم الانتقال^(٩٥). وربما كان الرهان الأكبر في عملية الانتقال نحو الديمقراطية هو إعادة صياغة الفكر السياسي نفسه بما يتناسب مع الحاجيات المختلفة لمفهوم الانتقال بوصفه عملية قطع مع التوجهات الاستبدادية والتحكمية^(٩٦).

ب - أزمة المشاركة السياسية

ككل المفاهيم في العلوم الاجتماعية، تعددت التعريفات التي أعطيت للمشاركة السياسية، ومن هذه التعريفات نجد تعريف صاموئيل هانتغتون الذي يفيد بأن المشاركة السياسية هي النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفوياً، متواصلاً أم متقطعاً، سلمياً أم عنيفاً، شرعياً أم غير شرعي، فعلاً أم غير فعال^(٩٧). في حين أن هناك من يرى أن المشاركة السياسية تعني في معناها الواسع حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في عملية صنع القرارات السياسية. وتعني في معناها الضيق حق المواطن في أن يراقب هذه القرارات بالتقويم والضبط عقب صدورها^(٩٨). كما يمكن تعريف المشاركة السياسية بكونها كل فعل طوعي يستهدف التأثير في انتقاء السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي، محلياً أكان أم وطنياً^(٩٩).

تعتبر المشاركة السياسية إحدى آليات إضفاء المشروعية على النظام السياسي بحيث تقوّي من مرتكزاته الشعبية وتحصر احتمالات الاختلال داخله، كما تعتبر من زاوية أخرى الآلية التي يتوصل المواطنون عن طريقها إلى تحقيق مطالبهم السياسية والاجتماعية. وقد «أصبحت تمثل موضوعاً محورياً من مواضيع علم الاجتماع السياسي، وذلك انطلاقاً من كونها تعبّر في المقام الأول عن انشغال المواطن بالمسائل السياسية داخل نطاق مجتمعه، سواء كان هذا الانشغال عن طريق التأييد أو الرفض أو المقاومة أو التظاهر»^(١٠٠).

(٩٥) انظر حوار مع عبد القادر الشاوي، في: **دفاتر سياسية**، العدد ١٨ (آذار/مارس ٢٠٠١)، ص ١٣.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٤.

(٩٧) حسين علوان البيج، «المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٣ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٧)، ص ٦٤.

(٩٨) جلال عبد الله معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، في: علي الدين هلال [وآخرون]، **الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي: ٤، ط ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٦٣.

(٩٩) ثامر كامل محمد، «إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٢، العدد ٢٥١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، ص ١١٨.

(١٠٠) سامية محمد جابر [وآخرون]، **السياسة والمجتمع** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٣)، ص ٣٠٨.

إن المشاركة السياسية تتمحور حول مساهمة المواطن - دوراً وتأثيراً - في العملية السياسية الجارية في إطار النظام السياسي. وفي الوقت الذي تتوقف فيه على إرادة المواطنين من حيث الإقدام عليها أو الامتناع عنها، تعتمد أيضاً على طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه أو انغلاقه على مساهمة المواطنين وتوافر القنوات والآليات التي ييسرها أمامهم^(١٠١). كما ترتبط، باعتبارها ممارسة سياسية، برؤية النخب السياسية الحاكمة لدور المواطنين، بحيث إن هناك نخبة تتقبلها وتهيئ لها كل المستلزمات الضرورية لممارستها، وبعضها يقربها على نطاق محدود أو جزئي، في حين تميل نخب أخرى إلى معارضتها وقمعها ومصادرتها بشكل كامل^(١٠٢).

وتتجلى أهمية المشاركة السياسية في كونها تعتبر مؤشراً على صحة العلاقة التفاعلية بين الدولة والمجتمع. فهي تعتبر أحد التعبيرات المهمة عن الديمقراطية، وذلك بتشجيعها على تعزيز دور المواطن في النظام السياسي من خلال مساهمته في عملية صنع القرارات السياسية أو التأثير فيها واختيار النخبة الحاكمة للبلاد. وبتعبير آخر، يمكن القول إنها التجسيد المادي والعملي لمفهوم السيادة الشعبية. فهي تعتبر الإطار الضروري لتمكين أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية التي تبرر سلطتهم وحكمهم من جهة أخرى، فضلاً عن تنظيم العلاقات داخل المجتمع تنظيمًا عقلانياً يوجه الصراع والمنافسة لصالح تقدم المجتمع. وهذا ما يثير أزمة المشاركة السياسية.

ومن بين الظواهر التي أصبحت تميز الحياة السياسية المغربية، نجد الموقف السلبي للمواطن إزاء العمل السياسي، سواء كان في شكل انخراط في تنظيمات حزبية أو في شكل المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية، حيث بلغت في الانتخابات التشريعية لشهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ معدلات مثيرة، إذ لم تتخط ٥٠ في المئة إلا بقليل بحسب الإحصاءات الرسمية، «بل إن أقوى حزب سياسي لم يحصل في هذه الانتخابات إلا على ١٠ في المئة من مجموع عدد الناخبين»^(١٠٣). ومن الملاحظات المسجلة في هذا الإطار، وبناء على الانتخابات المذكورة، نجد^(١٠٤):

(١) التقاعس في التسجيل في اللوائح الانتخابية على الرغم من الجهود الإعلامية الكبير الذي بذل في ذلك.

(٢) تفيد النتائج العامة للفحص الضعف الشديد، بل الهزال، في المشاركة في السيرة

(١٠١) البيج، «المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية»، ص ٦٥.

(١٠٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١٠٣) سعيد بنسعيد العلوي، شروط المصالحة مع السياسة في المغرب (الرباط: منشورات الزمن،

٢٠٠٦)، ص ٧ - ٨.

(١٠٤) المصدر نفسه، ص ٨ - ٩.

الديمقراطية عند المواطنين المغاربة بين ١٩ و ٢٢ سنة، في حين أن المشاركة تبلغ نسبتها الأعلى عند الفئة التي تتجاوز أعمارها ٥٩ سنة، وهو ما يعادل أو يقل قليلاً عن ٨ في المئة، والحال أن الفئة العمرية بين ١٥ و ٥٩ سنة تعادل ٦١ في المئة من المواطنين المغاربة.

(٣) نسبة المشاركة في البوادي أعلى من نظيرتها في المدن^(١٠٥).

إن الإقبال الكثيف أو الضعيف على صناديق الاقتراع يعتبر مؤشراً قوياً على الاهتمام بالحياة السياسية وبالشأن العام، سلباً أو إيجاباً، بل ربما كان أول المؤشرات وأكثرها دلالة، ذلك أن الممارسة الديمقراطية السليمة تجد ترجمتها المباشرة والتعبير الفعلي عنها في حصيلة الأصوات المعبر عنها التي تقف في صف هذا الطرف أو ذاك^(١٠٦).

وإذا حاولنا البحث عن أسباب أزمة المشاركة السياسية، يمكن تحديدها في ما يلي^(١٠٧):

● التفاوت السوسيواقتصادي وعدم ضمان الحد الأدنى للكفاف الاقتصادي^(١٠٨).

● انخفاض درجة الوعي السياسي^(١٠٩).

● ضعف المشاركة في المجالات الأخرى غير السياسية للحياة الاجتماعية.

● غياب، أو على الأقل ضعف الطبقات والقوى الاجتماعية الوسطى.

● طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية.

● ضعف التنظيمات السياسية الوسيطة من أحزاب سياسية وجماعات مصالح.

وتعليقاً على هذه الأسباب، نقول إنه عندما تحتكر جماعة طبقية ما مصادر ومواقع القوة السياسية في المجتمع وتسيطر على مؤسسات الحكم والإدارة وميكانزمات وقنوات العمل السياسي بوجه عام، يتشوّء – بالضرورة – نطاق المشاركة السياسية ويتضاءل حجم المشاركين

(١٠٥) ما تجب الإشارة إليه بخصوص ارتفاع نسبة المشاركة في الانتخابات في البوادي مقارنة مع المدن هو أن السبب في ذلك لا يرجع إلى ارتفاع نسبة الوعي السياسي والشعور بالمواطنة، وإنما يرجع إلى كون الانتخابات في البوادي تعتبر إحدى واجهات تصفية الحسابات الشخصية والقبلية وأحد ميادين تصريف الاحتقانات الموجودة وإثبات الذات أمام الخصوم الذين يتحددون في غالب الأحيان بالاعتبارات القبلية والأصول الاجتماعية وليس بناء على الانتماءات السياسية والخيارات الأيديولوجية. وبالنظر إلى هذا الجو المشحون الذي تجري فيه الانتخابات، كثيراً ما تصاحبها أعمال عنف وممارسات لا تمت بصلة إلى المنطق الديمقراطي.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٧ – ٨.

(١٠٧) معوض، «أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي»، ص ٦٨.

(١٠٨) يتجلى هذا الأمر مثلاً في الاختلال الواضح في توزيع المداخل والثروات، والتفاوت الملحوظ في الأوضاع المعيشية.

(١٠٩) يمكن تلخيص الوعي السياسي في معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته وما يجري حوله من أحداث ووقائع بالإضافة إلى قدرته على التصور الكلي للواقع المحيط به كحقيقة كلية مترابطة العناصر وليس كوقائع منفصلة وأحداث متناثرة لا يجمعها رابط.

في العملية السياسية، وبالتالي تنهار قيم الحرية والعدالة والمساواة، وتنبثق أزمة المشاركة السياسية، الأمر الذي يفقد النظام السياسي كثيراً من أركان شرعيته وأسباب استمراره، وما يستتبع ذلك من تفكك وانحيار اجتماعي^(١١٠).

إن الاستقرار السياسي يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية من ناحية، ودرجة المؤسسة من ناحية أخرى، على اعتبار أن المؤسسة السياسية تمثل في الوقت نفسه بناء سلطة سياسية وطنية تضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني مبني على أساس احترام الحقوق العامة وتوزيع المهام على أساس الكفاءة والتفوق والقدرة على الإنجاز، والعمل على توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة^(١١١). وبناء عليه، يمكن القول إن الحفاظ على الاستقرار السياسي يقتضي أن تتواءم درجة المشاركة السياسية مع درجة المؤسسة السياسية، بحيث إنَّ انفتاح المؤسسات القائمة على مطالب المشاركة السياسية من جانب اللانخبة يشكل خياراً أساسياً لتفادي مخاطر عدم الاستقرار السياسي، وذلك عبر استيعاب كل القوى الفاعلة في المجتمع والاستجابة لمطالبها.

إن وجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية ويعمل على توسيع نطاقها من حيث عدد المشاركين، ونوعية ودرجة المشاركة، وتوافر المؤسسات المتميزة، يعني تحقيق مستوى عال من الاستقرار والنمو للنظام السياسي^(١١٢). أما انعدام أو ضعف المؤسسة السياسية، فلا يعكس فقدان المؤسسات السياسية لدورها كأطر للعملية السياسية فحسب، وإنما يعكس أيضاً الضعف والوهن الذاتي الذي ينتاب هذه المؤسسات، وعجزها عن التلاؤم والتكيف مع الإطار الاجتماعي والمتغيرات التي تطرأ عليه وعدم قدرتها على إشباع المطالب والحاجيات التي تفرضها هذه المتغيرات^(١١٣)، الأمر الذي قد يساهم بقوة في جعل صياغة مخرجات النظام السياسي تتم عبر أطر غير مؤسسية. وهذا ما يسمح لنا بالقول بوجود ارتباط عضوي ومادي بين شخصنة الممارسة السياسية وضعف ثقافة المؤسسة لدى النخبة السياسية. والشخصانية تعني «الاستعاضة عن دور المؤسسات السياسية في العملية السياسية بالدور الذي تؤديه الشخصيات، حيث يتولى القادة اتخاذ القرارات السياسية الاستراتيجية أو التكتيكية في إطار نمط من العلاقات الضيقة»^(١١٤). ويتحدد الهدف الأساسي من شخصنة العملية السياسية في حصر نطاق إصدار القرارات السياسية في القادة، وسلب المواطنين القدرة على المشاركة السياسية، الأمر الذي يجعل هذه الأنظمة ذات طبيعة أبوية^(١١٥).

(١١٠) عبد الحليم الزيات، التحديث السياسي في المجتمع المصري (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،

١٩٩٠)، ص ١٨٦.

(١١١) محمد، «إشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الإنسان في الوطن العربي»، ص ١١٩.

(١١٢) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(١١٣) البيج، «المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية»، ص ٧١.

(١١٤) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١١٥) المصدر نفسه، ص ٧٥.

ومما لا شك فيه أن حرص النخبة الحاكمة على إضعاف ثقافة المؤسسة وإضعاف العمل بها «ينبع من خوف العناصر المتنفذة ضمنها على ما تتمتع به من نفوذ وسيطرة، على اعتبار أن وجود مؤسسات قوية وفعالة تتبعه إمكانية إقبال المواطنين على المشاركة فيها، ويؤدي بالتالي إلى تحجيم نفوذ وسيطرة هذه العناصر عليها»^(١١٦). من هنا يمكن القول إن إضعاف عملية المشاركة السياسية إجراء مقصود الهدف منه إحكام انغلاق النخبة السياسية، وبالتالي نجاح هذه الأخيرة في التحكم في المنافذ المؤدية إلى دائرة صناعة القرار السياسي في البلاد، والاستحواذ على ما يرتبط بذلك من منافع مادية ورمزية، على اعتبار أن السياسة، وفق ما يشير إليه دافيد إيستون، هي التوزيع السلطوي للقيم.

وفي هذا السياق، يظهر في المغرب أن الإيمان والاقتناع الذي أخذ يترسخ، تجربة بعد أخرى، لدى فئات واسعة من الشعب، باليأس من التغيير الذي يضع حداً للإقصاء والتهميش الذي يعانونه، يشكل عاملاً أساسياً في أزمة المشاركة السياسية، خصوصاً في جانبها المتعلق بالإقبال على العمل الحزبي والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية. وهذا التوجه يتبناه عدد من الباحثين، فهناك من يرى أن ظاهرة التهميش الذاتي إزاء السياسة التي يتبناها عدد كبير من المواطنين لا تعتبر عفوية، بل هي نتيجة الشرخ الكبير الذي يفصل الفئات المحظوظة عن عامة الشعب، وذلك على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، زيادة على الانتفاء شبه الكلي لأية إمكانية في الارتقاء الاجتماعي^(١١٧). إن ظاهرة الابتعاد عن السياسة التي تنجم عنها مقاطعة مهمة للاستحقاقات الانتخابية، ترتبط بالتصور المهيمن بخصوص السياسة، على اعتبار أنها ليست إلا مجالاً واسعاً للتسويات وتبادل الخدمات بين الشركاء. إن السياسة تظهر على هذا المستوى بمثابة آلية للترقي لفائدة من يمارسونها، وليس كعمل جماعي يهدف إلى تحقيق مصالح وطنية^(١١٨). إن هذا النوع من التصرف لا يعتبر كنتيجة لضعف ثقافة المواطننة (Civisme) وعدم الاكتراث بمصالح الوطن، بل هو علامة نضج، لأن السياسة لم تعد تشكل في الظروف الحالية استثماراً عقلياً ومربحاً^(١١٩).

إن ما سبق ذكره، يعدّ أحد أسباب ضعف الطبقة الوسطى التي بينت التجارب أنها آلية المجتمع في التغيير، ومن ثمّ فضعفها في المغرب يعتبر أحد العوائق السوسيواقتصادية أمام إنجاز الانتقال الديمقراطي، بحيث تحرمه من القاعدة الاجتماعية القوية التي يجب أن تشكل سنده ودعامته أمام القوى المناوئة للتغيير، والتي تعتبر قوى منظمة وذات قدرات عالية. وإذا أردنا أن نأخذ التجربة الإسبانية الناجحة كنموذج، يلاحظ أن «الاستقرار

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٧١.

Ali Benhaddou, *Maroc, les élites du royaume: Essai sur l'organisation du pouvoir au Maroc*, (١١٧) collection histoire et perspectives méditerranéennes (Paris: Harmattan, 1997), p. 130.

Najib Ben Mohamed, «Notables et élites au Maroc», *Revue marocaine d'administration locale et de développement* [REMALD], no. 41 (novembre-décembre 2001), p. 24.

Burhan Ghalioun, *Le Malaise arabe: L'Etat contre la Nation*, cahiers libres, essais (Paris: La Découverte, 1991), p. 136.

الاقتصادي قد عزّز من قوة الطبقة الوسطى التي تعتبر الضمانة الحقيقية للانتقال الديمقراطي. وقد تجاوزت هذه الطبقة نسبة ٢٥ في المئة من مجموع السكان، الأمر الذي أهلها لتكون الرافعة الحقيقية لمطلب التغيير. وقد أثبتت التجارب التاريخية أن نجاح كل عملية انتقال ديمقراطي رهينة بمدى النسبة التي تمثلها الطبقة الوسطى من بين الشعب^(١٢٠). لقد عزّزت هذه الطبقة الوعي السياسي في أوساط الشعب الذي أصبح يطالب بتغييرات في الإدارة والحكم، وبدأت هذه الطبقة تبحث عن دور لها في تسيير الحياة السياسية^(١٢١).

خاتمة

منذ تجربة التناوب سنة ١٩٩٨ ومشروع الانتقال الديمقراطي يراوح مكانه. فما عدا المبادرات التي تمت على مستوى ملف حقوق الإنسان، لم يتم إقرار إصلاحات سياسية ودستورية، ولا الرفع من مستوى التنمية، وهو ما جعل المغرب يظل قابلاً في مؤخرة الترتيب الدولي في ما يتعلق بمؤشرات التنمية، كما أدى إلى استفحال الأزمات السوسيواقتصادية.

وإذا اعتبرنا المبادرة بسنّ قانون للأحزاب تأتي في إطار السعي لهيكلة الحقل السياسي في أفق أن يصبح مؤهلاً لإنجاز الانتقال المنشود، فإن الأسئلة التي تطرح هي كالتالي: كم من الوقت سيتطلب أمر إعادة هيكلة الأحزاب؟ وكم من الوقت سيلزم ليصاحب الإصلاح الذي تمّ على مستوى الأحزاب إصلاحات أخرى، خصوصاً منها ما يتعلق ببنية السلطة وآليات صناعة القرار؟ ثمّ بعد كل ذلك، هل المقاربة القانونية كفيلة وحدها بحل الإشكال؟ أم هي قاصرة، وبالتالي يتطلب الأمر إسنادها بمقاربات أخرى مصاحبة، خصوصاً منها تلك المرتكزة على المنهج السلوكي، حتّى يتمكن مشروع الإصلاح من النفاذ إلى البنية الفكرية والسوسيوسياسية المنتجة لهذا الوضع الذي نسعى ونطمح إلى الانتقال منه إلى وضع أسمى وأرقى؟ وهذه الأسئلة تحيلنا بدورها إلى طرح سؤال مركزي، وهو: هل تعتبر الأزمة قطاعية أم بنيوية؟ ■

(١٢٠) مجدوبي، «الانتقال الديمقراطي في إسبانيا»، ص ٣٦.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٣٦.